جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ

# الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٢١ – ١٩٤٥

بحث تقدم به الطالب

زيد رحمان عبود

الى مجلس كلية التربية بجامعة بابل

كجزء من متطلبات درجة البكالوريوس في التاريخ

بأشراف

أ . د مشتاق طالب الخفاجي

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ}

صدق الله العظيم

غافر: ١٥

# الاهداء

إلى منارة العلم ولإمام المصطفى إلى الأمي الذي علم العلمين

إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم محمد عليه أفضل الصلاة والسلام....

إلى من سعى وسقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي الى طريق النجاح الى والدي العزيز...

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قبلها إلى والدتي العزيزة....

إلى زوجتي العزيزة وأولادي

الى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا ·نحو النجاح

إلى اخوتي واصدقائي...

# الشكر والتقدير

بعد رحلت بحث وجهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث .

نحمد الله العلي القدير الذي انعم علي بنعمة العقل والدين ,

وأيضا وفاءً وتقديراً واعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث واخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور مشتاق طالب الخفاجي فهو صاحب الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية.

فجزاه الله خيراً .

# المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| الآية | أ |
| الاهداء | ب |
| الشكر والتقدير | ت |
| المحتويات | ث – ج |
| المقدمة | ١ |
| الفصل الاول : الاوضاع الاقتصادية في العراق من ١٩٢١ الى ١٩٣٣ | ٢-١٦ |
| المبحث الاول : الزراعة | ٢-٧ |
| اولا: العلاقات الزراعية | ٢-٣ |
| ثانيا: الري في العراق | ٣-٤ |
| ثالثا: الانتاج الزراعي والحيواني | ٤-٥ |
| رابعا: اثر الازمة الاقتصادية على الزراعة في العراق | ٦ |
| المبحث الثاني: الصناعة | ٧-١١ |
| اولا : حالة الصناعة في عهد الانتداب | ٧ |
| ثانيا: سياسة تشجيع النشاط الصناعي | ٨ |
| ثالثا: اهم المشاريع الصناعية التي انجزت خلال الفترة | ٩-١١ |
| المبحث الثالث: التجارة | ١٢-١٦ |
| اولا: تجارة العراق في عهد الانتداب | ١٢-١٣ |
| ثانيا: التطور المالي والنقدي | ١٤-١٦ |

| | |
|---|---|
| الفصل الثاني: الاوضاع الاقتصادية في العراق من ١٩٣٣-١٩٣٩ | ١٧-٢٤ |
| المبحث الاول: الزراعة | ١٧-٢٠ |
| اولا : نظام توزيع الاراضي | ١٧-١٨ |
| ثانيا: تطور الري | ١٩ |
| ثالثا: المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية | ٢٠ |
| المبحث الثاني: الصناعة | ٢١-٢٢ |
| المبحث الثالث: التجارة | ٢٣-٢٤ |
| الفصل الثالث: الاوضاع الاقتصادية في العراق من ١٩٣٩-١٩٤٥ | ٢٥-٣٠ |
| المبحث الاول: الزراعة | ٢٥-٢٦ |
| المبحث الثاني :الصناعة | ٢٧-٢٨ |
| المبحث الثالث: التجارة | ٢٩-٣٠ |
| الأسباب الرئيسية لأزمة التموين | ٣١ |
| الخاتمة | ٣٢ |
| المصادر | ٣٣-٣٤ |

## المقدمة :

يحمل موضوع تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني وما بعده أهميـــــة استثنائية في سلسلة الدراسات التي تبحث في تاريخ العراق الحديث والمعاصر خاصة ان الموضوع يعني بصورة مباشرة بحقبة زمنية لها خصوصيتها ، تتمثل في نشوء الدولة العراقية وتأسيس دوائرها ومؤسساتها ، ولابد لكل دولة ناشئة من اقتصاد متطور وموارد مالية تمكنها من تثبيت كيانها على أسس ثابتة وقوية.

قسم البحث الى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، تناول الفصل الاول: تاريخ العراق الاقتصادي خلال عهد الانتداب البريطاني ، حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث متتبعا أوضاع الزراعة والصناعة والتجارة في تلك الحقبة ، حيث تضمن المبحث الاول: تسليط الضوء على الاوضاع الزراعية والاشارة الى المشاريع الأروائية والزراعية وأثر الانتاج الزراعي في الاقتصاد العراقي ونتائج السياسة الزراعية لسلطات الانتداب والسلطات العراقية الجديدة. اما المبحث الثاني: فقد تضمن حالة الصناعة ودور المشروعات الصناعية الجديدة في تحديث العراق ، ونشوء الصناعة الوطنية ومدى مساهمة الرأسمال الوطني فيها ، في حين تضمن المبحث الثالث: اوضاع تجارة العراق وحجم النشاط التجاري مع الاسواق العالمية ، أضافة الى دراسة التطور المالي والنقدي ودور أجهزة الحكومة في السياسة المالية وآثارها على الاقتصاد العراقي.

اما الفصل الثاني: فكان يتضمن التطورات الاقتصادية العراقية وجملة القوانين والقرارات المتخذة في تلك الفترة سواء كانت زراعية او صناعية او تجارية حيث تضمن المبحث الاول: التطورات الزراعية ونظام توزيع الاراضي في تلك الفترة وتطور الري واوضاع المحاصيل الزراعية الثروة الحيوانية ، فيما تضمن المبحث الثاني: تطور الصناعة والقوانين والقرارات الخاصة بها ، المبحث الثالث : اختص بالتجارة ، وركز الفصل الثالث على اوضاع العراق الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية وما تبعته من تغيرات في واقع الاقتصاد في تلك الفترة .

# الفصل الاول

# الاوضاع الاقتصادية في العراق من ١٩٢١حتى ١٩٣٣

## المبحث الاول : الزراعة

### اولا : العلاقات الزراعية :

على الرغم من دخول العراق مرحلة جديدة على الصعيد السياسي التي تمثلت بانتهاء مرحلة الاحتلال العسكري المباشر ودخول العراق تحت الانتداب البريطاني في ٣ أيار ١٩٢٠ ومن ثم قيام الحكم الوطني بتأسيس المملكة العراقية عام ١٩٢١، إلا أن مؤثرات الفوضى والارتباك بقيت مكللة بظلها الثقيل على الاقتصاد العراقي، فالتخلف والفقر كانا الظاهرتين الأكثر شيوعاً، وحتى الموارد كانت تحت رحمة الطبيعة إذ تكاد تنعدم السيطرة عليها، فالزراعة تعاني من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف وقلة الأمطار وهجوم الجراد والحشرات، علماً أن القطاع الزراعي كان يؤلف عصب الحياة الاقتصادية في تلك الحقبة [١].

كانت محاولات الحكومة بطيئة من خلال وزاراتها المتعاقبة في تنظيم العلاقات الزراعية، فلم تعن في وضع الحلول الناجحة للمشاكل القائمة ( كمشكلة الأراضي ولم تبادر إلى تحسين أوضاع الفلاحين بل كانت تميز فئة على حساب أخرى، وقربت الشيوخ وجعلت فيهم الممثلين الرسميين المجموع أفراد العشيرة، مما أخل بالحقوق وعرض الإنتاج الزراعي للإرباك ) [٢] ، تحدد نظام العلاقات الإنتاجي على أساس قيام الحكومة بتأجير الأرض لكبار الشيوخ، وهؤلاء بدورهم يقسمون أراضيهم التي أجروها على أساس ملتزمين ثانويين، وتقسيم ما التزموه على مجموعة من الفلاحين في لمنطقة نفسها حيث يتسلم الفلاح من مالك الأرض أو وكيله البذور وأدوات العمل بصورة مستمرة مباشرة وفي حالات أخر تتم هذه العلمية بواسطة القروض التي كانت تترتب عليها فوائد باهضه[٣].

إن العلاقات الزراعية هي انعكاسا لما تمليه مصلحة الملاك ومن ثم الملتزمين الثانويين، وهنا نصل إلى نتيجة مفادها أن رؤساء العشائر قد حصلوا على تفويض الأراضي ونالوا لوحدهم حقاً قانونيناً بالتصرف بالأرض إلا أن التصرف كان يأخذ أشكالاً متعددة في المناطق المختلفة، كما أنه يبحث المشاكل، فالصراع كان واضحاً بين أصحاب أراضي الطابو أصحاب حق التصرف[٤] ، بالإضافة الى القوانين الجديدة التي أصدرتها الدولة في عام ١٩٣٢ الخاصة بحيازة الأرض الزراعية والتي كان من ابرز نتائجها انتقال ملكية الأراضي الزراعية إلى شيوخ العشائر

---

(١)علي الوردي ،لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بغداد،١٩٧٨، ج٥،ص٢٨٦
(٢)عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الا رضي في العراق، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٧٨،ص٢٦١
(٣)المصدر نفسه، ص٣٣٠-٣٣١.
(٤) المصدر نفسه ، ص٥١

وكبار التجار على هيئة ملكيات فردية كبيرة بلغت آلاف الدونمات ، تكون على أثرها طبقة جديدة من الإقطاعيين المتغيبين عن الأرض لانشغالهم بمناصب عضويان مجلسي النواب والأعيان والذين سنوا من خلالها قوانين مجحفة وفق ما تمليه مصلحتهم واستندوا في ترسيخ أقدامهم إلى دعامة بريطانيا والموالين لها [١] ، وكانت نتائج ذلك وخيمة على الفلاحين الذين تفاقم وضعهم الاقتصادي جراء الديون المتراكمة والتي تضاعفت لاستمرار الدولة بإصدارها سلسلة من القوانين الجديدة لصالح الإقطاعيين التي جردتهم في النهاية من الأرض والحقوق وأفقرتهم، الأمر الذي دفع آلاف منهم لانتقال إلى المدينة بحثا عن العمل [٢] ، إذ شهدت الدولة العراقية الجديدة التوسع في دوائرها ومؤسساتها كتأسيس قوات الشرطة والجيش والتقدم وتطور المواصلات وبناء السكك الحديد، فضلاً عن نشاط التجارة جعل المدن تعيش حالة من النشاط والتفاعل الاقتصادي وسهل اتصال الفلاح بالمدينة فأخذ يقارن فيما بين عيشته في الريف وما ترى عينه في المدينة، يضاف إلى ذلك قسوة النظام الزراعي وميوله إلى فئة الملاك على حساب الفلاح، أفزع ذلك من روحية الفلاح للارتباط بالأرض [٣].

## ثانيا: الري في العراق:

في العراق نهران عظيمان من أشهر أنهار العالم. وهما لا يجريان في أودية سحيقة، كما تجري أنهار الدنيا وانما يجريان فوق نجد من الارض ، وهذان النهران هما : نهر دجلة ، الذي يبلغ طوله ١٨٠٠ كيلومتر ، ونهر الفرات، الذي يبلغ طوله ٢٣٥٠ كيلومتراً ، بالإضافة الى انهار عديدة أخرى صغيرة ، وروافد كثيرة لا تحصى وهذه كلها حقاً بمثابة الشرايين بالقياس إلى العراق إذ يتوقف عليها ازدهار العراق وحياته [٤]، وعلى الرغم من الأهمية العظيمة التي يحتلها نهرا دجلة والفرات ، والمكانة الرفيعة لهما ، وتأثيرهما البالغ في الزراعة ، الا أن استغلال مواردهما لم يكن بالشكل المناسب وهذا نابع من طبيعة اجراء آت السلطة الحاكمة التي ورثت ، تركة متخلفـــة ومرافق اروائية محدودة العدد والتأثير، وكان الانكليز يدركون جيدا ، الأهمية الكبيرة للري في بلد زراعي كالعراق فعملوا على تأسيس دائرة للري ، حيث بدأت خطة نشيطة لأحياء جداول ثلاثة هي الصقلاوية وأبو غريب واليوسفية . وكانت المناطق السفلى من نهر الفرات بحاجة ماسة الى استخدام نظام المجاري لتصريف المياه ، سيما وأنها كانت تبدو كالمستنقعات [٥].

---

(١) كاثلين .ام .لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة حامد الطائي و حطاب صكار العاني،ط١ ، مطبعة دار التضامن ،بغداد،١٩٦٣، ص٨٧
(٢) عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف الى المدن في العراق، بغداد،١٩٥٨،ص٦٠ -٦٣ -١٦٤-١٧٠
(٣)المصدر نفسه ، ص٤٥
(٤) عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، ط ٣، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٨،ص٩
(٥) محمد جواد العبوسي، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، ج١، القاهرة ،١٩٥٨، ص٣٧

ونتيجة لانعدام الاستخدام السليم للموارد المائية المتاحة ، كانت اغلب المياه تتبدد ، وكان على الحكومة العراقية الجديدة ان تضع خطة سريعة من اجل السيطرة على الري ، فأقدمت على تقوية سدود نهر دجلة في كل مقاطعة بغداد ، حيث بوشر بالعمل منذ العام ١٩٢٣ في المنطقة الغربية، ومن الشمال والشرق في العام ١٩٢٦ وكان من نتائجها التوسع في زراعة ضفاف النهر ، وقد تم بناء ناظم لتنظيم مناسيب المياه على نهر الحي والغراف أحياء قناة فرع الشطرة . ولم يتم في منطقة العمارة سوى تسجيل قياسات دورية لأوضاع المياه [١].

وبدأ العمل في مشروع سد الدغارة عام ١٩٢٢ لتحقيق السيطرة الإروائية على أراضي الديوانية والدغارة ، والبدء بأجواء مراقبة شديدة للحياة الموجودة في نهر المحلة وتطبيق المناوبة في سد الدغارة .

## ثالثا : الانتاج الزراعي والحيواني:

يعد الانتاج الزراعي الاساس الذي يقوم عليه الدخل القومي في العراق خلال مرحلة الانتداب البريطاني ، وكان لسعة المساحة وقلة السكان مع خضوع شبه تام للظروف الطبيعية من جفاف وجراد ورياح شرقية وفيضان ، التأثير الكبير على كمية الانتاج ويدعو الى استيراد بعض الحاصلات الزراعية ، ولهذا كانت الفعاليات الزراعية تعاني من التخلف [٢]، وقد كان التوجه نحو زراعة الغلات النقدية كالقطن والكتان " واضحا وهو الأمر الذى أريد له أن يكون أساسا لواردات الحكومة ، مع الأخذ بالاعتبار ، إبقاء صفة الأهمية لمحصول الحنطة في مناطق العراق الأعلى كونها أراضي ديمية ، وعليه كانت السياسة الزراعية تقوم على تقسيم العراق إلى مناطق أنتاج زراعي وفقا للخصائص الجغرافية والطبيعية ، لتتمكن السلطات الزراعية من تحديد نوع الحاصل وتكاليف إنتاجه مردوده الاقتصادي .

وتعد المناطق الشمالية الاساس في زراعة الحنطة والشعير حيث تعتمد اعتمادا كليا في بذورها ونضوجها على مياه الامطار ، ومن اهم المناطق التي تزرع فيها الحنطة والشعير هي منطقة سهل الموصل وسهل سنجار وسهل اربيل وسهل كركوك وسهل كفري وهضبة حلبجة [٣]، اما الارز فيزرع في المناطق الاهوار والبحيرات في الفرات الاسفل وفي منطقة الفرات الاوسط في الشامية والشنافية [٤].

اما فيما يخص الثروة الحيوانية فقد كانت تنتاب الحيوانات في العراق امراض سارية منها ما هو سريع العدوى وشديد الوطأة وكثير الفتك يسبب حين تفشيه خسائر مادية جسيمة. فاتقاء لهذا الخطر أنشئت في اول سنة ١٩٢٠

---

(١) هنري فوستر، تكوين العراق الحديث، ج٤ ،ترجمة عبد المسيح جويدة، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٣٨ ،ص١١٢.
(٢)طه الهاشمي، جغرافية العراق الثانوية،ج٤، مطبعة دار السلام ، بغداد ١٩٣٠، ص٢٧٣
(٣) طه الهاشمي، جغرافية العراق ، ط٢، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٣٦ ،ص١٦١
(٤) المصدر نفسه ،ص١٦٢

مديرية امور البيطرة وجهزت بمختبر صغير ليقوم بفحص النماذج واللطخات الباثولوجية التشخيص الامراض السارية . وكبر هذا المختبر في سنة ١٩٣٤، وهو يقوم الآن زيادة على اعماله السابقة بتحضير اللقاحات والامصال المختلفة اللازمة لمكافحة الأمراض السارية ، وخولت المديرية بموجب قانون امراض الحيوانات رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٤ صلاحية واسعة لمتابعة مكافحة الأمراض السارية في جميع مناطق العراق . ولكن فاعلية المكافحة بقيت محدودة اذ ان القانون المذكور القى امور المكافحة على عائق السلطات البيطرية فقط . فاهاب هذا الأمر بمديرية امور البيطرة لاستصدار " قانون امراض الحيوانات العفنة رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ عوضاً عن قانون سنة ١٩٢٤ . وبموجب القانون الجديد كلفت السلطات الادارية المعاونة الأطباء البيطريين . وبذلك سيتسنى لمديرية امور البيطرة متابعة امور المكافحة[١].

(١) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، مطبعة الاميركانيه ، بيروت ، ١٩٣٨، ص٢٢٧

## رابعا: اثر الازمة الاقتصادية على الزراعة في العراق :

من الطبيعي ان تكون للازمة اثارها على الاقتصاد العراقي لاسيما بعد ازدياد ارتباط العراق بالاسوق الرأسمالية العالمية ، وخاصة اسواق بريطانيا التي تأثرت كثيرا من هذه الازمة[١]. ، انعكست اثار الازمة بشكل واضح على حياة العراق الاقتصادية ، وبدأ ظهور الازمة بتدهور اسعار الشعير اهم صادرات العراق في عام ١٩٢٩ ، ثم عم هبوط الاسعار سائر الحاصلات الاخرى فكان متراوحا في صيف ١٩٣٠ بين ٤٠% و٥٠% من معدل الاسعار في السنة السابقة، وزاد في تفاقم الازمة العوامل الداخلية الخاصة بالعراق والتي اهمها رداءة اصناف الحبوب والجلود وانخفاض مستوى تنظيفها وتصنيفها وصعوبات النقل داخل العراق ، وشدة البرد والجفاف وإصابة النخيل بحشرة الغبار سنة ١٩٣٢،وما ترتب على ذلك من ضآلة حاصلات الحبوب والتمور وهلاك المواشي. [٢]، ومن الجدير بالذكر ان الحكومة اتخذت جملة من الاجراءات والتدابير في محاولة منها لتحفيف اثار الازمة الاقتصادية كان اهمها: الغاء رسوم التصدير عن الحنطة والشعير والرز سنة ١٩٣٠ ، وتلا ذلك الغاء رسوم الانتاج المفروضة على ما ينتج محليا من السلع في عام ١٩٣١ ، وتخفيض رسوم تصدير التمور المن ثلثها عام ١٩٣٢ [٣].والتنازل عن جزء من الضرائب الزراعيـة المستحقة عن سنتي ١٩٣٠ و١٩٣١ الماليتين[٤] .

(١) كمال مظهر احمد ، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ، مجلة آفاق عربية، العدد السابع في اذار ١٩٨٣، ص٢٤
(٢) مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٤٩ .،ص٩٧
(٣)المصدر نفسه ، ص٩٨-٩٩
(٤)المصدر نفسه، ص٩٩

## المبحث الثاني: الصناعة

### اولا : حالة الصناعة في عهد الانتداب (١٩٢١-١٩٣٣):

كان النشاط الصناعي القائم في نهاية العهد العثماني وبداية الحكم الوطني ذا طابع حرفي تقليدي مقتصراً على عدد من محالج الأقطان ومطاحن الحبوب ومشاغل النسيج البدائية وبعض الصناعات الحرفية اليدوية وورش بدائية لتصليح الآليات ووسائط النقل ، ولم تظهر المصانع الآلية الحديثة إلى الوجود في العراق إلا في بداية الثلاثينات ولم تكن استيرادات وصادرات العراق خلال فترة تأسيس الدولة بعد الحرب العالمية الأولى كبيرةً ،وقامت الصناعة الحرفية على كثافة السكان وتوفر المادة الأولية " وهذا ينطبق على نمط الانتاج الحربي عموما " ، حيث كانت تمثل الشكل العام للصناعة خلال السنوات الأولى من الانتداب. وكان نشاطها مقتصرا في المحلات الصغيرة والبيوت[١]،وقد أرست سياسة استيراد البضائع الأجنبية التي نشطت بمباركة بريطانيا في عهد الانتداب مناخاً تنافسياً صعباً ولن تقتصر المنافسة في مجال واحد بل تعدى ذلك لتبلغ المنافسة جميع أوجه الإنتاج الحرفي. اضافة الى وجود صناعة بعض الأسلحة النارية في منطقة السليمانية و راوندوز في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى لكن هذه الصناعة تعرضت للاختفاء بعد الاحتلال البريطاني [٢] ، وقد برز أثر السياسة الاقتصادية التي نهجتها سلطات الانتداب على تطور القطاع الخاص الصناعي وبروز دور الرأسمال في السيطرة على القطاع من خلال استيعابها لأكثر من ثلاثة عشر ألف عامل في مشاريعها كالسكك الحديد وميناء البصرة وشركة نفط العراق وشركة نفط خانقين وجمعية زراع القطن البريطانية ، إذ بلغت قيمة الأموال المستثمرة ما يقارب ٨٠ مليون دينار فما بقي دور القطاع العام محصوراً في مطبعة الحكومة والبريد والبرق وميناء البصرة بعد انتقال ملكيته إلى الحكومة عام ١٩٢٤ وقد اقتصر دور القطاع الخاص على صناعة أعداد المنتجات للتصدير، إذ يشير أحد الباحثين إلى التطور في فعالية القطاع الخاص بالقطاع العام، مع التأكيد على ان النهج الذي اتبعته السلطات الانتدابية تركز في دعم الصناعات التي تقوم على أعداد الصادرات وصناعة مواد البناء[٣] ، ومن عوامل التخلف في الصناعة خلال عهد الانتداب هو قلة رأسمال المال الوطني، وعدم كفاية المواد الأولية كالفحم والحديد فضلاً عن قلة الطلب في السوق المحلية ونقص المهارة الفنية لدى العامل لكنه يتضح توجه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات التجارية العقارية كأهم عامل أدى إلى تخلف النشاط الصناعي، منطلقاً من العجز الذي أصاب القطاع الصناعي في رأس المال[٤].

---

(١) نوري خليل البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق ،القاهرة ،١٩٦٦ ،ص ٠٤٣

(٢) نوري البرازي، المصدر نفسه،ص٤٣

(٣) صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق، القطاع الخاص، مطبعة النجوم ، بغداد، ١٩٦٨ ،ص٦ -٨.

(٤)محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق، ج١،بيروت،١٩٦٥،ص٣٢٢-٣٢٣

## ثانيا: سياسة تشجيع النشاط الصناعي :

في الواقع أن السياسة الحكومية أدت دوراً في تأخير الصناعة من خلال خلق فرص العلم أمام الشباب الذين تعلموا الصناعات الفنية الحديثة وتبديد جهودهم بتركهم عاطلين عن العمل، وهذا لا يعني أن الحكومة بقيت مكتوفة الأيدي، فخلال العام ١٩٢٥ أصدرت قانوناً خاصاً أعفت به الآلات والأدوات المستوردة لمعامل النشيج الصوفي من ضريبة الاستيراد، وكانت الحكومة العراقية قد أصدرت عام ١٩٢٧ قانوناً جديداً للتعريفة الكمركية برقم(٣٠) تضمن إعفاء الماكنات والآلات المستخدمة في الصناعة من الرسوم الكمركية . تشجيعاً للصناعة الوطنية . ويحدد بعض الباحثين سنة ١٩٢٧ مؤشراً لإسهام التجارة الخارجية العراقية في نشوء الصناعة من خلال الإعفاءات الواسعة وخفض الضرائب بالنسبة للبضائع الإنتاجية كذلك تقليص المستوردات بالنسبة للبضائع الاستهلاكية[١] .

وفي عام ١٩٢٩ صدر قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (١٤) الذي تم بموجبه منح بعض الامتيازات للمشاريع الصناعية القائمة والجديدة ، وقد عرف القانون المذكور المشروع الصناعي الخاضع لمثل هذه الامتيازات بأن يكون غرضه صنع منتجات كاملة من مواد خام أو من مواد أو منتوجات بعض أجزاءها مصنوعة، أو صنع منتجات تختلف من حيث الشكل عن تلك المواد الخام أو المنتجات التي بعض أجزاءها مصنوعة ، وأن يدار بواسطة ماكنات تسير بقوة غير القوة اليدوية، وأن لا يتجاوز عدد العمال المستخدمين غير العراقيين عشرة بالمائة من مجموع العاملين، وأن تكون كلفة تأسيس المشروع لا تقل عن (٢٢٥٠) دينار بما في ذلك المكائن والأبنية والأرض .

ويبدو أن سياسة الدولة لم تكن تضع أية قيود على الاستثمارات الأجنبية والعربية في الصناعة الوطنية وتسمح لها بتأسيس المشاريع الصناعية والتمتع بالامتيازات التي يقدمها قانون تشجيع المشاريع الصناعية بنفس الأحكام المطبقة على الاستثمارات العراقية الوطنية [٢].

---

(١) عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد ١٩٦٨،ص٢٧٢-٢٧٣

(٢)صباح اسطفيان كجه جي: التخطيط الصناعي في العراق-الجزء الاول ، بغداد ،٢٠٠٢، ص٥٤

## ثالثا: اهم المشاريع الصناعية التي انجزت خلال الفترة (١٩٢١-١٩٣٣):

على الرغم من ظهور بعض المشاريع الصناعية التي قامت على الأسس الحديثة في الإنتاج إلا أن الصناعة بقيت تعاني من التخلف وتدني المنتج وقلته بالنظر لاعتمادها على المواد الأولية المستوردة، وعلى اعتبار أنها تمر في مراحلها الأولى فقد برزت مشكلة ارتفاع أسعار البضائع المنتجة محلياً، بحساب كلفة العمل الضرائب الكمركية ورسوم المكس وكانت السلع المستوردة تتمثل في الخشب وبعض المعادن والجلود المدبوغة والغزول والأصباغ التي تستعمل في صناعة الأثاث والطرق على النحاس والصفيح والحدادة والأحذية والنسيج اليدوي[١].

إن التواضع كان السمة العامة التي طبعت على الإنتاج الصناعي في عهد الانتداب، إذا كان الاعتماد أساساً على تصريف المنتوج في السوق المحلية الذي كان يستوعب كمية ضئيلة منه، كما ان المنتجين واجهوا صعوبات جمة لكنه لابد من الإشارة إلى أنه نتيجة التوسع في مجال صناعة السكاير والخمور والأحذية والصابون والفواكه والخضراوات والأثمار الجافة قد أدى إلى هبوط قيم المستورد [٢]، واستطاعت جملة من الصناعات الوطنية، أن تنشأ وتقدم إنتاجها إلى السوق على الرغم من سمة التواضع التي كانت تغلف فعالياتها بصفة عامة فقد تمكن معمل فتاح باشا وشركاءه من إنتاج كميات من الأقمشة الصوفية الجيدة، وكانت تجارب صناعة الحرير تسير بخطوات ونيدة، بسبب معارضة بريطانيا لنشوء هذه الصناعات في العراق لضمان استمرار اعتماد المنتجين الصناعيين على الغزول القادمة من المصادر التي تسيطر عليها بريطانيا[٣].

اعتمدت صناعة الأحذية على الجلود المستوردة خاصة من الهند بسبب رداءة الصناعة المحلية وتخلف وسائل ذبح الحيوانات وكان اغلب إنتاج الأحذية يتم في الورش الحرفية الصغيرة ذات النسبة العظمى من متطلبات السوق المحلية وكانت منافسة الأحذية المستوردة بشكل عام شديد على الاقتصاد المحلي إذ بلغت أقيام الأحذية المستوردة في العام ١٩٢٨-١٩٢٩ ما يقارب ٦٠ ألف دينار وشهد العام ١٩٣٢ تأسيس أول معمل آلي لصناعة الأحذية وفق الأساليب الحديثة[٤]،أما صناعة تعليب التمور التي كانت تتركز في البصرة ومنطقة الفرات الأوسط تقتصر على التمور للتصدير فقط، وكانت العمليات الصناعية تتم بأسلوب بدائي ويطلق على الأماكن التي توجد فيها المكابس البدائية(جرداغ)[٥] انتعشت صناعة تعبئة التمور بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الأولى، وخاصة بالنسبة لتمور

---

(١) سعيد عبود السامرائي، سياسة التصنيع في العراق، بغداد، ١٩٦٩ ،ص١٠.
(٢)المصدر نفسه، ص١٢ .
(٣) كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص٥٨.
(٤)صباح الدرة، المصدر السابق، ص.١٧٩ .
(٥) مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٧١ .

البصرة المحسنة والمعدة لأغراض التصدير . فقد ارتفعت صادرات التمور من (٦٤) ألف طن في عام ١٩١٣ إلى (١٤٨)ألف طن في عام ١٩٢٤ – ١٩٢٥ ،أي بأكثر من الضعف. وفي عام ١٩٢٥ أدخلت الشركات الرئيسية المصدرة للتمور طريقة رفع النواة من الثمرة وحشوها بالجوز واللوز (وكان يتم ذلك يدوياً ) ثم جرى تعبئتها وتغليفها بشكل جذاب مما حسن من جودتها ورفع من أسعارها، حتى أصبحت تنافس بعض الحلويات الأخرى، هذا مع العلم بأن إدخال طريقة رفع النواة من التمور أدت إلى زيادة استخدام الأيدي العاملة . فقد بلغ مجموع الأيدي العاملة الموسمية المستخدمة في صناعة تعبئة التمور في البصرة خلال تلك الفترة إلى (٥٠) ألف عامل[١].

وفي مجال صناعة المواد الإنشائية فلا يوجد في العراق سوى آلة واحدة لصنع الطابوق ولم يحسن استخدامها وفق الأسلوب المعد لها فإنتاجيتها منخفضة ورديئة بسبب النقص في المهارات الفنية وعليه أسست إدارة الاحتلال الإنكليزية مديرية الأشغال العامة التي قامت بإنشاء عدد من معامل الطابوق على طريقة حرق النفط ثم زاد نشاط القطاع الخاص في مجال هذه الصناعة، وإقبال أصحاب رؤوس الأموال على تأسيس معامل أهلية خاصة بعد حركة البناء والتشييد التي شهدها العراق مع بداية تأسيس المملكة العراقية [٢].

بدأ استغلال الموارد النفطية العراقية في منتصف العشرينات، عندما قامت الحكومة العراقية بمنح امتياز النفط لعام ١٩٢٥ إلى شركة النفط التركية، والتي أصبحت فيما بعد شركة نفط العراق . وقد باشرت الشركة فوراً بالتنقيب عن النفط وحفر الآبار وتوفير البنى الارتكازية وإنشاء محطات عزل الغاز عن النفط التي تحتاج إليها عمليات الصناعة النفطية . وفي ١٩٢٧/١٠/٧ تفجر النفط بكميات وفيرة في حقل "بابا كركر ". إلا إن الشركة لم تبدأ بعمليات التصدير إلا في عام ١٩٣٢ بعد إكمال مد أنابيب النفط إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط . أما بالنسبة للامتياز النفطي الثاني الذي منحته الحكومة العراقية عام ١٩٢٦ إلى شركة النفط البريطانية الفارسية، والتي قامت بتنفيذه شركة نفط خانقين المحدودة، فقد قامت الشركة مباشرة بأعمال حفر الآبار في حقل "نفط خانة " وإنشاء الخدمات الصناعية المطلوبة للعلميات النفطية لغرض تزويد النفط الخام إلى مصفى النفط الذي اقترحت تأسيسه هناك ، وقد تم إنتاج (٦٩) النفط الخام في عام ١٩٢٧[٣].

بدأ انتعاش صناعة التبوغ والسكاير منذ منتصف العشرينات، وتوسعت بسرعة في بداية الثلاثينات نتيجة لسياسة الحكومة بتشجيع الصناعة الوطنية بإعفائها من الرسوم الكمركية من جهة، وفرض رسوم كمركية على السكاير الأجنبية المستوردة، من جهة أخرى.تأسس أول معمل ميكانيكي لصناعة السكاير عام ١٩٢٦ من قبل مست ثمرين

(١)كاثلين أم. لانكلي، المصدر السابق ، ص٤٢-٤٤
(٢)سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص.١٥-١٦
(٣)كاثلين أم. لانكلي، المصدر السابق، ص٤٦-٤٧

لبنـانيين هما السيدان عبود وطبارة ، وكان المعمل يستخدم التبوغ المحلية المنتجة في منطقة الـسليمانية والتبوغ المستوردة من تركيا ، وقد أدخل المصنع المذكور أساليب الإنتاج الحديثة فـي صـنع السكاير بواسطة المكائن الميكانيكية عوضاً عن الإنتاج اليدوي والحرفي السائد آنذاك وفي عام ١٩٢٩ تأسست شركة الدخان العراقية من قبل أحد المستثمرين المصريين هو السيد جان بعجيان حيث قامت الشركة المذكورة بإنـشاء معمـل حـديث لإنتـاج الـسكاير الميكانيكية[١] .

(١)كاثلين .ام .لانكلي، ، المصدر السابق، ص٤٥

## المبحث الثالث : التجارة

### اولا: تجارة العراق في عهد الانتداب (١٩٢١-١٩٣٣):

كانت السوق الرئيسة للتجارة العراقية في مجالي الاستيراد والتصدير بريطانيا والهند حيث كان من الطبيعي أن تمثل بريطانيا سوقاً مهمة للصادرات العراقية بحكم واقع الانتداب الذي اتاح لها حرية التحرك في المجالات الحيوية للقطر وعليه كانت الروابط التجارية مع بريطانيا وثيقة جداً حيث شملت أهم سوق للحبوب العراقية وعدت السوق الثانية لصادرات العراق من التمور ولهذه العلاقات أسباب كثيرة منها حاجة العراق إلى المنتوجات والشاي واللبن والتوابل والأخشاب، وهذه كلها تنتجها بريطانيا والهند كذلك كانت السوق العراقية توفر المواد الأولية والغذائية والتمور والحبوب لكليهما، وعليه كانت الروابط التجارية سابقة لعهد الانتداب بزمن طويل [١]. فالنشاط التجاري الذي تمثل بالمحاولات المستمرة للسيطرة على العراق بامتيازه طريق مرور وسوقاً للمنتجات المصنعة والمواد الأولية، وقد أسهم النفوذ السياسي في المنطقة إلى حد بعيد في نمو العلاقات التجارية بين البلدين [٢].

وخلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية واجهت تجارة التصدير " خاصة المنتجات الزراعية " مشكلة الرسوم الكمركية التي فرضتها الحكومة البريطانية على كل ما يرد اليها من البضائع من الخارج ، بحكم استيعاب السوق البريطانية لأغلب الصا درات العراقية ، خاصة الشعير ، كأجراء للحد من آثار الأزمة العالمية . وخلال العام ١٩٣٢ حصل تحسن في تصدير الذرة الى بريطانيا ، كذلك استمرت هذه الدولة باستيراد الصوف العراقي لكن بكميات قليلة ، كما كانت تعد الزبون الرئيس لاستيراد الجلود العراقية[٣] ، وكان من الطبيعي أن تمثل بريطانيا سوقا مهمة للصادرات العراقية ، بحكم واقع الانتداب ، الذي أتاح لها ، حرية التحرك في المجالات الحيوية للقطر وعليه كانت الروابط التجارية مع بريطانيا " وثيقة جدا " حيث مثلت " أهم سوق للحبوب العراقية وعدت السوق الثانية لصادرات العراق من التمور " فاذا ما سدت هذه المرة في وجه الصادرات الرئيسة من العراق ، أو أذا ما أحدثت عراقيل في سبيلها فأن خسارة العراق سوف لا تكون قليلة " .

---

(١)عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٥٨.
(٢)مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ١٣٨ -١٣٩.
(٣) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص ٣٨.

لقد كانت وطأة الازمة العالمية اخف في العراق منها في اكثر بلدان العالم ، وذلك لان في البلاد عوامل عديدة فعالة ساعدت على مقاومة الازمة . وبعض هذه العوامل اولاً الزراعة المختلطة التي تلائمها البلاد ؟ ثانياً عدم هبوط سعر التمر هبوطاً كبيراً ، والتمر اهم صادرات البلاد ؛ ثالثاً عدم وجود صناعات تعتمد في نموها على وسائل اصطناعية رابعاً مد شركة النفط العراقية انابيبها الى البحر المتوسط ؛ خامساً استثمار ينابيع النفط في كركوك ؛ سادساً تنفيذ برنامج من الاشغال العامة واسع نسبياً والانفاق عليه من الاموال التي تدفعها شركات النفط كحصة عائدة الى الحكومة من استثمار ينابيع النفط [١].

كانت السوق الرئيسة للتجارة العراقية في مجالي الاستيراد والتصدير بريطانيا والهند ، ولهذه العلاقة اسباب كثيرة ، منها حاجة العراق الى المنسوجات والشاي والبن والتوابل والاخشاب ، وهذه كلها تنتجها بريطانيا والهند ، كذلك كانت السوق العراقية توفر المواد الاولية والغذائية والتمور والحبوب لكليهما ، وعليـه كانت الروابط التجارية سابقة لعهد الانتداب بزمن طويل . فالنشاط البريطاني الذى تمثل بالمحاولات المستمرة للسيطرة على السواق باعتباره طريق مرور وسوقا للمنتجات المصنعة والمواد الأولية ، وقد أسهم النفوذ السياسي في المنطقة الى حد بعيد في نمو العلاقات التجارية بين البلدين، ومثل الارتباط النقدي عاملا مهما في توطيد هذه العلاقات، باعتبار كون الروبية الهنديه العملة الرسمية في البلاد لغاية الاول من نيسان ١٩٣٢ ، أذ فسح المجال أمام التجار للتوسع في أعمالهم لثبات سعر الصرف وسهولة التحويلات المالية . يضاف الى كل ذلك السياسة التجارية القائمة وتطبيق نظام الباب المفتوح ، التي أعطت الحق لتوسع التجارة مع بريطانيا والهند ، التي استغلتها بريطانيا لمصلحتها ، فعلى سبيل المثال كانت الضريبة الكمركية تزداد كلما خف وزن المستورد من القماش [٢].

وعلى صعيد العلاقات التجارية وتنظيمها مع البلدان المجاورة برزت في حقبة الانتداب مشكلة تهريب البضائع من الكويت إلى العراق والتي تركت آثاراً سياسية انعكست على العلاقات بين البلدين، وسبب تفاقم المشكلة كان يمكن في التفاوت في التعريفة الكمركية بين الكويت والعراق فقد كانت منخفضة في الأولى ومرتفعة في الثانية، وعمدت الحكومة العراقية للاتصال بالجانب البريطاني على أساس أن الكويت محمية بريطانية في تلك الحقبة بعد ان فشلت كل المساعي التي بذلتها لوقف عمليات التهريب، وافترضت في العام ١٩٣٢ تشكيل لجنة عراقية كويتية لمراقبة الحدود فيما طلبت من بريطانيا تعيين موظف عراقي في الكويت يقوم بتأشير أوراق الشحن المرسلة من الكويت إلى مديرية كمارك البصرة أو وضع سفينة صغيرة لمراقبة حركة السفن في مدخل شط العرب[٣].

---

(١) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص٣٨١

(٢) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق، ص١٣٨-١٣٩

(٣) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، البصرة، ١٩٧٥،ص٧٨٦ -٧٨٢

## ثانيا: التطور المالي والنقدي:

كانت الدولة العراقية في بداية تكوينها تعاني من نقص واضح في خزينتها المالية وذلك لإقدام بريطانيا على شحب الموجودات النقدية من العراق وتحويلها على ميزانية حكومة الهند، وعليه تقيدت خطوات الحكومة وأضحى المجال أمامها ضيقاً لاسيما أن التركة التي خلفها العثمانيون والبريطانيون في سنوات احتلالهم المباشر كانت ثقيلة وكان على الحكومة أن تقوم بأعباء بناء الدولة الناشئة مما يتطلب موارد مالية أوسع [١].

وبلغت ميزانية الحكومة العراقية لسنة ١٩٢١-١٩٢٢ التي تقدمت بها وزارة المالية إلى مجلس الوزراء ستمائة وثمانية وتسعون لك واثنين وتسعون ألف وخمسمائة وثمانية وسبعين روبية، وقد تأخر تقديمها إلى المجلس لعدة أسباب منها تأخر دوائر الحكومة في إعداد ميزانيتها كونها تمثل تجربة أولى لدوائر الدولة وقد حددت السنة المالية بالأول من نيسان ١٩٢١ وحتى نهاية آذار ١٩٢٢ [٢].

وبعد ظهور العجز في ميزانية السنة المالية ١٩٢١-١٩٢٢ حاولت الحكومة ان تقوم بإجراء وقائي كان الغرض منه تقليل مخاطر العجز على ميزانية ١٩٢٢-١٩٢٣ خاصة ان احتمال ظهور العجز فيها كان وارداً فقامت بتأليف لجنة للتوفير برئاسة وزير المالية، ووضعت جدولاً لأعمالها في قسمين الأول يتعلق بأحداث تغيير بأعمال الدولة من خلال المطالبة بتخفيض تدريجي في عدد الموظفين العراقيين المشمولين بقانون التقاعد ورواتب الضباط ذوي الرتب الصغيرة في الجيش وال الدوائر ومخصصات النقل للموظفين، أما القسم الثاني من الجدول كرس لتخفيض بعض في ميزانيات دوائر الحكومة أو إلغائها، وعلى الرغم من ان اللجنة باشرت أعمالها، واستطاعت أن تحقق شيئاً من التوفير إلا أن انخفاض واردات الميزانية لسنة ١٩٢٢-١٩٢٣ كان السبب في ظهور العجز [٣].

وخلال السنوات اللاحقة ظهر نوع من الثبات في الميزانية حتى أنها استطاعت ان تسد العجز في السنتين الماليتين ١٩٢١- ١٩٢٣ وتحققت فضلة في ميزانية ١٩٢٤-١٩٢٥ مقدارها ٦٩٤ ألف دينار إلا أن الديون العمومية العثمانية ودفع العراق حصته منها سنوياً في ظل معاهدة لوزان ٦ آب ١٩٢٤ كانت تمثل مشكلة تتعرض لها الميزانية بعد استقرارها[٤]،يضاف إلى ذلك التعهد الذي قطعته الحكومة العراقي في نص المادة الرابعة من الاتفاقية المالية الموقعة

---

(١)عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٢٩ .
(٢) سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق،النجف،١٩٧٦، ص٤٥.
(٣)سعيد حمادة ، المصدر السابق، ص ٤٧٤ .
(٤)سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق ، ص٤٦ .

في ٢٥ آذار ١٩٢٥ والملحقة بمعاهدة ١٩٢٢ العراقية البريطانية بان تخصص حكومة العراق ما لا يقل من ٢٥ % من إيراداتها لسد نفقات الدفاع عن العراق والمحافظة على الأمن فيه [١].

ان التحسن الذي ظهر في الميزانية العامة كان يكمن في امتناع الحكومة عن دفع الأقساط السنوية للدين العثماني وتقليص الإنفاق ، وقد اقدمت الحكومة العراقية على دعوة السر هلتن يانغ الخبير المالي البريطاني ، ليضع تصوراته في ضوء الحالة المالية ووضع تقريرها التي رفعته الى الحكومتين البريطانية والعراقية وتضمن التقرير بعض الخطوات التي يجب اتباعها لتأمين توازن الميزانية والتي هي :

١- حاجات البلاد للدفاع والامن الادارة والترقي
٢- شروط الانفاق المالي المعقود بين بريطانيا العظمى والعراق
٣- ما يتوجب على العراق من الديون العثمانية

واشار الى انه في حال استمرار الازمة فعلى الحكومة ان تسارع الى احداث توفير اكبر من المصاريف ، وعليه اقدمت الحكومة على تخفيض المصروفات وانقاص عدد الموظفين وتقليص الخدمات التي ت تقدمها ، وزيادة الرسوم الكمركية على انواع عديدة من السلع الكمالية ،وزيادة الضرائب في المناحي حيث يتمكن الشعب حمل هذه الزيادة دون معاناة صعوبات شديدة [٢]، واستمرت آثار الأزمة الاقتصادية في السنة المالية ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ ، حتى أن العجز في الميزانية قد بلغ ١٦٣ ألف دينار ، الا أن العوائد المالية التي قبضتها الحكومة من شركة نفط العراق كان لها الأثر الحاسم في سد العجز[٣].

كانت السياسة المالية في العراق خلال عهد الانتداب ورثة شرعية للساسة المالية التي كانت في زمن الاحتلالين العثماني والبريطاني فخلال العهد العثماني لم يكن للعراق سياسة خاصة وإنما كان يتبع الإدارة العثمانية المركزية أما في عهد الانتداب البريطاني فكانت البيانات والإعلانات التي تصدرها القوات الاحتلالية هي المعبر عن السياسية المالية وخلال سنوات الاحتلال البريطاني التي توضحت بربط العراق بالهند باستخدام العملة الهندية المتمثلة بالروبية بعد ان ألغت هذه السلطات التعامل بالعملة العثمانية[٤].

(١)عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٣٣٢.
(٢) سعيد حمادة ، المصدر السابق، ص ٤٧٦-٤٧٧ .
(٣) سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق ، ص٥٠-٥١ .
(٤)مير بصري، مباحث في الاقتصاد العراقي، بغداد ، مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة، ، ط١، ١٩٤٨، ص١٦٤.

وبقيام الحكم الوطني في العراق وظهور التشكلات الإدارية برز اتجاه نحو إصدار عملة نقدية وطنية كمظهر من مظاهر الاستقلال وبدت الحكومة تدرس موضوع العملة منذ ١٩٢٢ [١]،واستمرت الحكومة في مساعيها لانجاز موضوع العملة حيث قرر مجلس الوزراء في ٢٢ حزيران ١٩٢٦ وتأكيد رغبة الحكومة في أن تكون لها عملة خاصة وقد تقرر مبدئيا القيام بمشروع العملة العراقية بدون واسطة بنك وإناطة المهمة إلى لجنة العملة ويكون مقرها في لندن تقوم بسك الأوراق النقدية والعملة المعدنية وأصدراها باقيامها المختلفة وقد وافقت وزارة المستعمرات البريطانية على هذا الترتيب[٢]،صدر قانون العملة العراقية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ في نيسان الذي قضى بربط العملة الجديدة بالجنيه الاسترليني وجعلها قابلة للاسترداد بصك على لندن وجعل الدينار الوحدة القياسية الجديدة على ان يكون مؤلفا من الف فلس[٣].

(١)عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، القاهرة، ١٩٤٥ ،ص١٠٩ -١١٠

(٢)عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٦٠.

(٣)سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص٦

# الفصل الثاني

# الاوضاع الاقتصادية في العراق من ١٩٣٣-١٩٣٩

## المبحث الاول: الزراعة

### اولا : نظام توزيع الاراضي:

كانت مشكلة الاراضي موضع اهتمام الحكومات العراقية المختلفة ، فقد ورثت الدولة العراقية من العهد التركي تركة اقطاعية مثقلة المشاكل والمظالم فكان لا بد لها ان تواصل الجهود التي بذلت في سبيل تسوية هذه المشاكل التي بدأ التفكير والعمل على تسويتها قبل قيام الدولة العراقية الحديثة حيث كانت اغلب الاراضي تدار بالالتزام ولا تفوض لاحد ، وهو نظام اخذت به الدولة العثمانية بدلا من الاقطاع العسكري القديم وكانت بموجبه تؤجر الاراضي لملتزمين أي مستأجرين لمدة مؤقتة ، وكان الملتزمون يهتمون بالأرض مدة التزامهم فقط ولا يبالون بأعمار الاراضي مما نجم عنه وجود مساحات واسعة من الاراضي خاليه من العمران فكان لزاما ان تفكر الدولة في منح حقوق ثابته للفلاحين والمزارعين على اراضيها الاميرية لتضمن قيامهم بأعمار الارض [١].

لم تجد الدولة العراقية بدأ من الاعتراف للقبائل بالحق في لزمتهم في اراضيها الأميرية ، فان الشريعة الاسلامية نفسها ، تعترف بأحياء الاراضي الموات لا تفرق في ذلك بين الأفراد والجماعات ، على ان الفرق بين اللزمة وبين احياء الموات واضح فاللزمة لا تجعل القبيلة مالكة للأرض الاميرية بل تثقل هذه الارض بهذا الحق العيني - الشبيه بحق التصرف - اما الاحياء فيجعل الأرض ملكا لمن أحياها، وحيث ان الاراضي الموات أصبحت مملوكة للدولة - كما قلنا - فان احياء القبائل الاراضي الاميرية بالزرع والغرس يقتصر اثره على نهجم حق اللازمة عليها فقط . ولقد ترتب على هذا صدور قانون التسوية رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ الذي التي بقانون آخر للتسوية رقم (٢٩) لسنة ١٩٣٨ [٢] ، وبموجب هذا القانون قسمت الاراضي الى اربعة اصناف هي : [٣]

١ -الأراضي المملوكة صرفا: وهي الأراضي المسجلة في سجلات الطابو، والتي لدى المتصرف بها وثائق تبين كونها ملكا له على ان لا يكون أهمل التصرف بها دون عذر شرعي لمدة ١٥ سنة.

٢- الأراضي المتروكة: وهي الأراضي التي يكون حق الانتفاع بها لعامة الناس او لأهالي قرية او عدة قصبات مع انها عائدة للدولة.

---

(١)صلاح الدين الناهي، مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي، مطبعة دار المعرفة، بغداد ١٩٥٥، ص٢١

(٢)المصدر نفسه ،ص٢٣

(٣)عدنان احمد ولي، حضارة العراق، الجزء١٢ ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٥

٣- الأراضي الموقوفة: وهي الأراضي التي يتبرع بمنافعها مالكوها على الفقراء كوجه من وجوه البر ويترتب على الوقوف زوال ملك الوقوف عن الموقوف فلا يباع ولايرهن ولا يورث.

٤- الأراضي الاميرية: وهي الأراضي التي تعود رقبتها للدولة اما حق استعمالها واستثمارها فأما يبقى بيد الحكومة او يفوض الى الافراد بالطابو او يمنح باللزمة/ وتشمل الأراضي الاميرية جميع الأراضي التي لا يثبت كونها ضمن الأصناف السابقة وعلى هذا الأساس قسمت الأراضي الاميرية الى ثلاثة اقسام هي:

•الأراضي الاميرية المفوضة بالطابو: وهي الأراضي اميرية سبق وان سجل حق التصرف بها للأفراد وكان لدى أصحابها وثائق ومستمسكات تبرز تسجيل هذا الحق.

•الأراضي الاميرية الممنوحة باللزمة: وهي الأراضي التي منح حق اللزمة فيها لأفراد القبائل او لغيراهم من التصرف بالأرض لمدة لا تقل عن ١٥سنة

•الأراضي الاميرية الصرفة: وهي الأراضي التي بقيت بيد الحكومة ومسجلة باسم وزارة المالية .

## ثانيا: تطور الري :

تروى الاراضي في العراق اما سيحا او بالآلات الرافعة ، اما السيح فيكون امـــا بأطلاق مياه الفيضان على الاراضي دون الاعتماد على الترع وذلك يكون في الاراضي القريبة من ضفاف الانهر ، واما ان يكون بواسطة الترع التي تجر فيها المياه الى الاراضي التي يراد زراعتها وتطلق عليها ، وقد قدرت في سنة ١٩٣٦ مساحة الاراضي التي تروى بمياه الفيضان مباشرة بنحو ١٠٠ الف هكتار او جزء من ١١ جزءا من مساحة الاراضي التي اصابها الري في تلك السنة وقدرت المساحة التي أرويت سيحاً بواسطة الترع بنحو ٦٠٠ الف هكتار او ٦ اجزاء من ١١ جزءا من مساحة الأراضي المزروعة وقدرت مساحة المسقاة بالآلات الرافعة بنحو ٤٠٠ الف هكتار او ٤ اجزاء من ١١ جزءا من الاراضي الأراضي المروية [١] ، وتستعمل طريقة الري سيحا مباشرة بمياه الفيضان في المناطق السفلى من اراضي دجلة والفرات ، ولان هذه الاراضي منخفضة لذلك تكون مستنقعا طول مدة فصل الفيضان ، اما الري الدائم سيحا بواسطة الترع او الجداول فيشمل منطقة الفرات [٢]، واما الآلات الرافعة او الوسائل التي تستعمل لرفع المياه لسقاية الاراضي المرتفعة عن مستوى الانهر في العراق فهي المضخات والنواعير والكرود واهمها المضخات . وقد كانت تستخدم في العراق قبل الحرب الكبرى ولكن الى حد محدود جدا غير ان النماء المرافق النفطية وتسهيل الحصول على الوقود بأثمان طفيفة ادى الى رواج استعمال المضخات ، ان هبوط اسعار المحصولات في الاسواق العالمية في السنوات الاخيرة قد ادى الى خمود هذا الرواج اذ اصبح عدد كبير من اصحاب المضخات غير قادرين على تشغيلها بربح فاضطرت الحكومة العراقية الى مساعدتهم بتخفيض اسعار زيت الوقود وتخفيض الضرائب الزراعية واعتمادا على قانون(( تشويق الزراع لاستعمال المضخات)) الذي صدر ١٩٢٦ والذي ينص على تسهيل إجراءات لحصول الفلاح على المضخات، ومن جهة اخرى اتصلت الحكومة بعدد من الشركات المصنعة للمضخات من اجل توريدها الى العراق من جهة أخرى، فكان من الطبيعي ان يزداد حجم المساحات المزروعة اكثر من السابق، ففي نهاية سنة ١٩٣٠ وصل عدد المضخات الى ٢٥ الف مضخة معظمها من صنع إنكليزي[٣] ، وفي طار هذا الامر فقد استحدثت وزارة الري والزراعة لتأخذ على عاتقها الاهتمام بالزراعة والري في سنة ١٩٢٧ [٤] ، كما صدر قانون ((تسوية حقوق الأراضي)) و ((قانون حقوق وواجبات الزراع)) في سنة ١٩٣٠.

---

(١) سعيد حمادة ، المصدر السابق ، ص٢٠١-٢٠٢

(٢)المصدر نفسه ، ص٢٠٣

(٣). ستار علك الطفيلي، التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢ خلال مدة الانتداب البريطاني، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الانسانية ، المجلد ١، العدد ٩، ٢٠١٢١

(٤)عبد الهادي كريم سلمان و فليح حسن علي، الفكر الاقتصادي والاجتماعي لدى الملك فيصل الأول، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ٣، المجلد ١، ٢٠٠٤، ص ٥٨.

## ثالثا: المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية :

اذا نظرنا الى الزراعة نظرة اجمالية نجد ان العراق اكثر من ان يكفي نفسه بنفسه زراعياً. فاصلاته الزراعية تفيض عن حاجاته. وما يزيد من هذه الحاصلات يصدر الى الخارج فيدفع ثمن جميع ما يستورده العراق من الحاصلات الزراعية وثمن قسم كبير من وارداته الاخرى، وقد بلغت قيمة ما اصدرته البلاد في السنوات ١٩٣٣-٣٤ الى ١٩٣٥ ٣٦ اكثر من ستة ملايين دينار ، وهذه القيمة تنقص قليلا عن ثلاثة اضعاف قيمة الواردات [١].

يمكن تصنيف المزروعات في العراق بالشكل التالي:

اولا : الحبوب وتشمل آ. الحنطة ب . الشعير جـ - الهرطمان د الباقلاء هـ الرز.

ثانيا : المحاصيل الزراعية التي تعد مواد اولية للصناعة وتشمل : أ. القطن ب . التبغ ج - عرق السوس

ثالثا : الفواكه واهمها : التمر .

رابعا : الخضروات.

وقد احتلت الحبوب والتمور مكان الصدارة في صادرات العراق حيـــــث بلغت قيمة الحبوب المصدرة عام ١٩٣٩ مليونا و (١٥) الف دينار، بينما بلغت قيمة التمور ( ٩٦٣) الف دينار في العام نفسه. أما القطن فكانت قيمته ( ١٢٢ )الف دينار ، وشكلت قيمة عرق السوس (١١) الف دينار للفترة نفسها [٢].

اما ما يخص الثروة الحيوانية فانه تنتاب الحيوانات في العراق امراض سارية منها ما هو سريع العدوى وشديد الوطأة وكثير الفتك يسبب حين تفشيه خسائر مادية جسيمة. فاتقاء لهذا الخطر أنشئت في اول سنة ١٩٢٠ مديرية امور البيطرة وجهزت بمختبر صغير ليقوم بفحص النماذج واللطخات الباثولوجية لتشخيص الامراض السارية . وكبر هذا المختبر في سنة ١٩٣٤ . وهو يقوم الآن زيادة على اعماله السابقة بتحضير اللقاحات والامصال المختلفة اللازمة لمكافحة الأمراض السارية ، وخولت المديرية بموجب قانون امراض الحيوانات رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٤ صلاحية واسعة لمتابعة مكافحة الأمراض السارية في جميع مناطق العراق . ولكن فاعلية المكافحة بقيت محدودة ذ ان القانون المذكور القى امور المكافحة على عاتق السلطات البيطرية فقط . فأهاب هذا الأمر بمديرية امور البيطرة لاستصدار قانون امراض الحيوانات العفنة رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ عوضاً عن قانون سنة ١٩٢٤ ، وبموجب القانون الجديد كلفت السلطات الادارية لمعاونة الأطباء البيطريين ، وبذلك سيتسنى لمديرية امور البيطرة متابعة امور المكافحة على نطاق اوسع [٣].

---

(١) سعيد حماده، المصدر السابق، ص٢٣٠

(٢) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص٢٦١

(٣)المصدر نفسه ، ص٢٢٧

## المبحث الثاني : الصناعة

كانت الحكومة قد شكلت عاملا اخر في تأخر الصناعة نتيجة لعدم رغبتها بإيجاد صناعات عراقية بسبب قلة مواردها المالية ووجـود النفوذ الاجنبي الذي جمل من السوق العراقية مجالا لتصريف بضائعه[١]، على الرغم من قيامها بإنشاء المصرف الزراعي ـ الصناعـي عام ١٩٣٥ والذي كانت امكانياته المالية محدودة لم تستطيع تلبية حاجات الزراعة والصناعة [٢]، كما قامت الحكومة بإصدار قانون التعريفة الكمركية لسنة ١٩٣٣ وقصدت من ورائه حماية الصناعات المحلية ، بالإضافة الى ذلك اهتمت الحكومة بالتعليم الصناعي بسبب ارتباطه بترقية الصناعة وفقد بلغ عدد الطلبة في مدرسة صناعة بغداد للعام الدراسي ( ١٩٣٥- ١٩٣٦) نحو ١٢٠ طالبا والفروع التي تدرس فيها هي الخراطة السباكة البرادة الحدادة والكهرباء[٣].

ومما تجدر الاشارة اليه ان ميزانيات الدولة طيلة تلك الفترة لم تـول اهتماما يذكر مما كان يعكس نظرة الحكام الوحيدة الجانب ، فأن هؤلاء كانوا يعتبرون الاعتقاد بإنشاء صناعات في العراق انما هو اعتقاد خاطئ باستثناء ما تضمنته منهاج وزارة ياسين الهاشمي الثانية من اهتمام بهذا القطاع ،حيث اكد عزم الحكومة على توسيع المشاريع الصناعية واستثمار الكنوز الارضية وضرورة ايجاد تشكيلات ودوائر متخصصة[٤]،اضافة الى قيام الوزارة المذكورة بتخصيص مبلغ ربع مليون دينار لإنشاء مصفى لتزويد القطر بما يحتاجه من النفط [٥]، ايضا تم استحداث مديرية المباحث الصناعية التابعة لوزارة المواصلات والاشغال لوضع مناهج للمشاريع الصناعية ، اضافة الى تشكيل مجلس اقتصادي في أيار ٥ ١٩٣ برئاسة الهاشمي نفسه[٦] ، ولم يتعد النشاط الصناعي الرسمي الصرف حدود تأسيس معمـــل صغير لصنع الاسلحة الخفيفة ببغداد ١٩٣٤ ، والذي استوردت له المكائن من انكلترا[٧] ومن الناحية العملية كان تطور الصناعة خلال تلك الفترة يجرى ببط واقتصر على قطاعين الاول هو قطاع المواد الانشائية أما الثاني فهو قطاع الصناعات التي تعتمد على تحويل بعض المنتجات المحلية كالتبغ والحبوب والقطن[٨].

---

(١) كاثلين لانكي، المصدر السابق، ص٩٨
(٢)محاضر مجلس النواب :الجلسة التاسعة والعشرين من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ،ص٥١٦
(٣)سعيد حماده ،المصدر السابق، ص٢٩٦-٢٩٧
(٤)سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية، بغداد،١٩٧٥،ص٢٦٢
(٥)عبد الله شاتي عبهول، مجلس الاعمار في العراق١٩٥٠-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، كلية الاداب ١٩٨٣،ص٢٩
(٦)سامي عبد الحافظ القيسي، المصدر السابق، ص٢٦٢-٢٦٣
(٧)كاثلين لانكي، المصدر السابق، ص١٢٢-١٢٣
(٨) صباح الدره ، حول البرجوازية الصناعية في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، العدد الثاني ، في ايار ١٩٦٩ ،ص٣٩

شهدت هذه الفترة اضمحلال بعض الصناعات الحرفية واليدوية مثل صناعة النسيج المحلي حيث انخفض عدد الانوال اليدوية في بغداد الى (١٣٠) في عام ١٩٣٤ [١]، بينما تطورت عدة صناعات لإعداد التصدير مثل صناعة تحضير الصوف وتعليب التمور والدباغة ، وظهرت مصانع لصناعة الغزل والنسيج منها المعمل الاهلي عام ١٩٣٨ ، كما بدأت الشركات الانكليزية بحلج القطن ، وباشرت اخرى باستخراج البترول [٢]، كما بلغ عدد معامل صناعة الطابوق عام ١٩٣٩ (١٣) معملا ،وفي عام ١٩٣٦ اسست شركة الاسمنت وشركة الدخان الاهلية [٣].

(١) محمد سلمان حسن، المصدر السابق ، ص ٢٨٣-٢٨٧
(٢) نوري خليل البرازي، المصدر السابق، ص٢٨-١٣٦
(٣)المصدر نفسه ، ص١٣٦

## المبحث الثالث: التجارة

استعادت التجارة العراقية مكانتها بعد زوال اثار الازمة الاقتصادية العالمية وشهدت انتعاشا جديدا ابتداء من العام ١٩٣٣ [١] ، كانت سياسة التصدير والاستيراد تقوم على اساس " سياسة البـــــاب المفتوح" (والتي تتضمن ان تعامل الدولة المنتدبة رعايا جميع الامم معاملة متساوية في الشؤون الاقتصادية والتجارية في الاراضي المشمولة بالانتداب) المفروضة على العراق بموجب معاهدة ١٩٣٠ البريطانية –العراقية[٢].

تأثرت تجارة العراق الخارجية خلال تلك الفترة بالعوامل التالية:

١- طبيعة الانتاج العراقي.

٢- العلاقات السياسية والاتفاقات الاقتصادية والتجارية .

٣- السياسة الاقتصادية.

٤- مالية الدولة ومستوى دخل الفرد .

٥- التقييدات والتعريفات الكمركية[٣]

تطورت تجارة الاستيراد خلال تلك الفترة نتيجة تطور علاقات العراق التجارية بالدول الاخرى ، لاسيما بعد تطبيق قاعة الاستيراد النسبي [ وهو تحديد نسبة خاصة بين قيمة ما يمكن استيراده من اليابان وبين ما يمكن تصديره اليها وقد بدأ بتطبيق هذه القاعدة في اواسط ١٩٣٦ ، كان الغرض الظاهر منها اصلاح الميزان التجاري] التي تترتب عليها تغيير مسلك كل من تجارتي الاستيراد والتصدير [٤].

أهم تطور طرأ على تجارة الاستيراد خلال تلك الفترة هو ازدياد قيمة المستورد من اليابان اذ اصبحت هذه الدولة تحتل المرتبة الثانية بين الدول التي يستورد منها العراق في حين بقيت بريطانيا في مركزها الاول باعتبارها اهـــم دولة مستورد منها[٥]، حيث كانت الواردات العراقية خلال تلك الفترة تأتي بصورة خاصة من بريطانيا (٣٠,٣٤٪) من مجموع قيمة الاستيراد فالهنـــد (١١,٥٢) فاليابان (١٠,٦٨) فايران (٧, ٢٥) فالولايات المتحدة (٧٨ر٥) فألمانيا (٠٩ر٥) فبلجيكا (٤,٧٩) فإيطاليا (١٢,٣)[٦]، أما أهم السلع الاستهلاكية والمصنعة التي كان العراق يستوردها فكان أهمها الشاي ، السكر الاقمشة القطنية والصوفية والحريرية وكذلك الحديد والحديد الصلب الفولاذ

(١) عبد الرحمن الجليلي ، المصدر السابق ، ص ٨٣
(٢) عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بغداد ١٩٦٨،ص٣١٥
(٣) عبد الرحمن الحبيب ، محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية ، القاهرة ، ١٩٦٧، ص ٧
(٤) مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٣٥٠
(٥) المصدرنفسه، ص ٣٥٠
(٦) هشام متولي ، اقتصاديات القطر العراقي، مركز الدراسات الاقتصادية ، دمشق،١٩٦٤ ، ص٣٦

والمكائن الكهربائية[١]، وكانت التمور والشعير والحنطة والجلود والصوف والنفط والحيوانات من أهم المواد والسلع التـــي يصدرها العراق [٢].

ان العراق ، كأكثر بلدان الشرق الادنى التي تتكلم اللغة العربية ، يواجه رصيداً تجارياً سلبياً اي ليس في مصلحة البلاد. فنسبة قيمة البضائع المصدرة والمستوردة المصدرة الى قيمة البضائع المستوردة المصرح عنها انها للاستهلاك المحلي قد كانت تتراوح، كما وردت في سجلات الكمارك للسنوات العشر ١٩٢٦ - ٢٧ الى ١٩٣٥-٣٦، بين اعلى رقم بلغته وهو ٥٨ بالمئة في سنة ١٩٢٧-٢٨ وادنى رقم هبطت اليه وهو ٣٣ بالمئة في سنة ١٩٣٢-٣٣ . وقد كان معدل النسبة في هذه المدة نفسها نحو ٥٠ بالمئة ، وبلغت قيمة البضائع المستوردة في هذه المدة نحو ٥٦١ مليون دينار عراقي بينما بلغت قيمة البضائع المصدرة والمستوردة المصدرة نحو ٣٢٣ مليون دينار عراقي اي ان العجز بلغ نحو ٣٢٤٨ مليون دينار عراقي . ويسدد قسم هام من هذا العجز التجاري من زيادة الذهب المصدر على الذهب المستورد. وقد بلغت هذه الزيادة في المدة من ١٩٢٦-٢٧ الى ١٩٣٥-٣٦ نحو ٥٦٣ مليون دينار عراقي . والموارد الأخرى الهامة التي يسدد منها العجز التجاري هي : اولاً الاموال التي تدفعها شركات النفط الى الحكومة، ثانياً رسوم المرفأ والنقل، ثالثاً تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى البلاد بشكل بضائع, رابعاً الاموال التي تنفقها القوى البريطانية واصحاب الامتيازات الاجانب في العراق ، خامساً ما تربحه البلاد من تجارة الترانسيت والتصدير[٣]، وخلافاً لسوق استيراد البضائع الاستهلاكية المصنوعة ، نجد ان سوق البضائع الرأسمالية أقل منافسة. ويرجع ذلك الى صغر حجم السوق ، وإلى الطبيعة التخصصية لبضائع رأس المال [٤]، فقد بلغ مجموع قيمة تجارة الشاي ، والسكر ، والمنسوجات في ١٩٣٦ ما يقارب مليوني دينار ، يتعامل فيها مئتان وستة وسبعون مستورداً من كافة الاصناف . من ضمنها ثلاث وعشرون شركة مستوردة كبيرة ، عشر منها أجنبية فقط . ان درجة المنافسة ، كما يتضح من نسبة المستوردين الى قيمة المستوردات ، ونسبة المستوردين الوطنيين الى الاجانب ، أكبر من تجارة المنسوجات اذا ما قورنت بتجارة الشاي والسكر المماثلة . وبخلافه ، فإن قيمة المكائن والبضائع المعدنية تقدر بمليون ونصف مليون دينار في ١٩٣٦ ، يتعامل بها ثمانية وثلاثون مستورداً فقط ، منها احدى وعشرون شركة كبيرة ، وبضمنها أربع شركات وطنية مستوردة [٥].

---

(١) محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٥٥٠-٥٥١
(٢) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق، ص٥١٨-٥١٩
(٣) سعيد حمادة ، المصدر السابق، ص٣٨٥
(٤) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق، ص٢٦٧
(٥)المصدر نفسه ، ص ٢٦٩

# الفصل الثالث

# الاوضاع الاقتصادية في العراق من ١٩٣٩-١٩٤٥

## المبحث الاول: الزراعة

عمدت بريطانيا إلى استغلال الاراضي الزراعية والمياه لإقامة مـزارع خاصة لها اهمها مزرعة ابي غريب ويساعدها في هذه المزرعة شيوخ ال سهيل ، اما المزرعة الثانية فكانت في منطقة التاجي والثالثة في الصويرة وكانت تزرع البطاطا بصورة خاصة لما لها من قيمة غذائية معروفة ، وقامت باستغلال الفلاحين العراقيين للعمل في مزارعها مما ادى الى انخفاض مستوى الانتاج الزراعي العراقي[١].

كما تسبب بريطانيا من خلال استغلالها البشع لموارد العراق الاقتصادية في احـــــداث الكثير من الاضرار للأراضي الزراعية وللفلاحين في آن واحد ونتيجة لسيطرة بريطانيا على اجهزة الدولة العراقية ، فقد سخرت جميع امكانيات مديرية الري العامة لخدمة مجهودها الحربي ، حيث قامت المديريـــــــة المذكورة بتقوية السداد ، فتح المجاري لتحويل المياه الفائضة واستخدمت المقادير المتوفرة من مواد البناء التي كان المفروض ان تستخدم لتوسيع نطاق الري الخطة التي وضعها العراق للتنمية الاقتصادية لأغراض عسكريه [٢]، وقد قدم احد ملاكي الاراضي رسالة الى معاون المستشار السياسي في العمارة بين فيها ان القوات البريطانية احتاجت الى انشاء سد الكحلاء في العمارة بهدف زيادة مياه دجلة لأجل تسيير السفن النهرية ، الامر الذي ادى الى ضرر الارض بسبب منع الماء عنها بعد انشاء السد ، كما طالب بالتعويض عن الخسائر التي لحقت به والتي قيمتها (٢٥٠٠٠) دينار [٣].
وكان الناس خلال تلك الفترة يتشكون من نوعية الطحين بسبب تلاعب اصحاب المعامل بخلط مواد غريبة فيه كسحالة الرز ومسحوق الخبز اليابس ودقيق الشعير العفن وغير ذلك. وقد ضج الناس وفي مقدمتهم الموظفون الذين قاموا برفع الشكاوى الى الجهات المختصة[٤] ، وقد تعقدت مشكلة الخبز بعد ان اقتصرت مديرية التموين على تجهيز المخابز وحدها بالطحين المخلوط واكتفت بتوزيع طحين الشعير على الاهالي ، بحجه ان لديها فائض من

(١)عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق، ص٨١-٨٢
(٢)المصدر نفسه ، ص ١٨٨
(٣)محمد عويد محسن الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٧٨-٧٩
(٤)جريدة صوت الاهالي ، العدد ٢٤٣ ، في ١٦ نيسان ١٩٤٣

الشعير تود تصريفه ، مما ادى الى ازدحام، الناس على هذه المخابز والتي كانت قليله على ما تنتجه من الخبز، تكاد تكون معدودة[١].

ولم تكتف بريطانيا باستغلال موارد العراق لخدمة قواتها في الداخـــــــل فحسب بل قامت باستخدامها لتموين حلفائها في الخارج مستغله سيطرتها الكاملة على الحكومه التي كانت حريصه على تنفيذ مطاليبها ، فقد وافق مجلـــس الوزراء في ٢١ تموز ١٩٤٣ على التعاقد مع بريطانيا على بيع ( ٢٠٠) الف طـن من الشعير العراقي وبسعر(٢٥٠٠) دينار للطن الواحد ، ويوضح وكان جزء من الحاصل يستهلك من قبل المزارعين وجزؤ يؤخذ من قبل الحكومة لإعادة بيعه ، والجزء الاخر كان يشترى بتصريح حكومي من القوات البريطانية ، كذلك فان المؤسسة التجارية للمملكة المتحدة كانت تحصل على قسم من هذه المحاصيل لغرض تصديرها الى بريطانيا العظمى ، وان المحاصيل الزراعية كانت تصدر ايضا عبر قنوات تجارية طبيعية منظمة ، وكانت شركة اندرو ويز تسيطر على محصول التمور [٢].

(١) المصدر نفسه

(٢)محمد عويد محسن الدليمي ، المصدر السابق ، ص٧٩

## المبحث الثاني: الصناعة

قامت الحكومة بتعديل قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٤١ والذي تميز بإعطاء الوزير الحق بتمديد الاجازات الوقتية للمشاريع الصناعية عند وجود الضرورة [١]

ومن الصناعات التي شهدت تطورا صناعة النسيج حيث في عام ١٩٣٨ وقبل بدأ الحرب العالمية الثانية، أسس السيد صالح إبراهيم مصنعاً آخراً في الموصل لإنتاج الغزول والمنتجات الصوفية . وبذلك بلغ في عام ٩٣٩مجموع المغازل في المعامل الثلاثة المذكورة أعلاه (٧٦٨٠ ) مغزلاً و (٨٥) ماكنة نسيج (أنوال). كما إن إجمالي عدد الأيدي العاملة التي كانت تعمل فيها بلغ حوالي (١٠٠٠) عامل[٢]، وفي عام ١٩٤٧ تأسس معمل حديث للغزل والنسيج القطني في منطقة الكاظمية بالقرب من بغداد، وكان يسمى بمعمل "الوصي" (لإسهام الوصي على عرش العراق عبد الاله بجزء من رأسمال المشروع ) [٣].

وفي عام ١٩٣٧ افتتحت شركة باتا الجيكوسلوفاكية معملاً صغيراً لإنتاج الأحذية الحديثة كان يستخدم (٣٠) عاملاً وينتج حوالي (٥٠ ) زوجاً من الأحذية في اليوم . وكانت منتجاته تسيطر على السوق بشكل ملحوظ [٤].

توسعت صناعة السكائر كثيراً خلال الثلاثينات بسبب تحول المدخنين من سيكار"اللف" والسكائر المصنعة يدوياً إلى السكائر المصنعة ميكانيكياً . فقد قامت المصانع القائمة بتوسيع طاقاتها الإنتاجية . كما قامت بعض المصانع الأخرى بشراء المصانع الصغيرة المنافسة لها . ففي عام ١٩٣٣ بلغ إجمالي إنتاج مصانع السكائر الميكانيكية حوالي (٢) مليون سيكاره ، بلغ عدد مصانع السكائر الميكانيكية في العراق في عام ١٩٣٥ أحد عشر مصنعاً، منها تسع مصانع في بغداد ومصنعان في محافظات أخرى ، وفي نهاية الثلاثينيات أصبحت ثلاث شركات كبيرة مسيطرة على صناعة السكائر الميكانيكية في العراق، وهي شركة الرافدين لصاحبها السيد عبد الله لطفي، وهو تاجر تبوغ سابق، وشركة الدخان الأهلية ويساهم فيها عائلة فتاح باشا أصحاب معامل النسيج، وشركة دخان طبارة وعبود وهما رواد صناعة السكائر الحديثة في العراق ، وبسبب ضغوط شركات السكائر فقد قامت الحكومة

(١) ادور عبد العظيم عنبر ، وزارة الاقتصاد العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، كلية التربية ٢٠١٧ ،ص٧٣
(٢)لانكلي – مصدر سابق – صفحة ٦٢.
(٣)لانكلي – مصدر سابق ، ص٦٣
(٤)المصدر نفسه ، ص٦١

في عام ١٩٣٩ بتأسيس دائرة انحصار التبغ بهدف تحسين وتوسيع زراعة التبغ في شمال العراق ، وعلى الرغم من ذلك فلم تتحسن نوعية التبوغ [١].

إن افتتاح أنبوب النفط إلى البحر الأبيض المت وسط في عام ١٩٣٥ قد أدى إلى ارتفاع واردات الدولة من صادرات النفط، مما دفع الحكومات المتعاقبة لتبني مناهج للأعمال العامة وتحسين الخدمات البلدية مما أدى إلى زيادة الطلب على المواد الإنشائية عموماً . فقد استمر الطلب على الطابوق والجص يتصاعد على الرغم من عدم تحسن نوعيتهما.وفي عام ١٩٣٩ حاول أحد المعامل بإنتاج الكتل الكونكريتية ، إلا إن المشروع لم ينجح لعدة أسباب منها مشكلة العزل الحراري وارتفاع سعره مقارنة بالطابوق وصعوبة تداوله في النقل وأثناء عملية البناء[٢].

وجرت محاولات أولية لتأسيس معمل لإنتاج السمنت منذ عام ١٩٣٢ ،إلا إنها لم تتبلور إلا في عام ١٩٣٦عندما تم تأسيس شركة السمنت العراقية، وتم تعيين خبير فني سويسري لإدارتها ، ولم تستطيع تلك الشركة من إكمال تأسيس معملها والمباشرة بالإنتاج إلا بعد الحرب العالمية الثانية [٣].

قامت الحكومة بتأسيس جمعية التمور في عام ١٩٣٣ .وفي عام ١٩٣٩ تمكنت الجمعية من توقيع عقد مع "شركة أندرو وير " البريطانية بشراء كافة كميات التمور المعبئة والمنتجة في منطقة البصرة لمدة خمس سنوات ، وعندئذٍ أخذت نوعية التمور وطرق تعبئتها تتحسن، بحيث أصبحت التمور تشكل إحدى أهم الصادرات العراقية ، وخلال الحرب العالمية الثانية ارتفعت أسعار التمور ثانية إلى مستويات عالية[٤]،

وفي عام ١٩٣٩ ضمت صناعة الصابون ثلاثة معامل كبيرة في بغداد، إلى جانب بعض المعامل الصغيرة في القرى ، ولم تتطور صناعة الزيوت النباتية لأغراض الطعام إلا بعد الحرب ال عالمية الثانية عندما تم تأسيس مصنع حديث لعصر البذور في بغداد عام ١٩٤٢ وقد أدى ذلك إلى الاستخدام الاقتصادي لبذور القطن والسمسم عوضاً عن استخدامها كعلف حيواني [٥].

---

(١)لانكلي – مصدر سابق ،ص٦٤-٦٥
(٢)صباح اسطفيان كجه جي، المصدر السابق، ص٦٢
(٣)،صباح اسطفيان كجه جي، المصدر السابق، ص٦٣
(٤) لانكلي، المصدر السابق، ص٦٥-٦٦
(٥)المصدر نفسه ، ص ٧٤

## المبحث الثالث : التجارة

عادت الاوضاع الاقتصادية في العراق الى وضعها الطبيعي بعد فترة قصيرة وظل العراق بعيدا عن ملابسات الحرب حتى اواسط ١٩٤١ وبقيت اثمان معظم السلع والخدمات وتشكيلات الدولة على ما كانت عليه قبل نشـــوب الحرب باستثناءات طفيفة [١]،ولم تتأثر قيمة تجارة التصدير خلال السنتين الاولى والثانية من الحرب ، حيث تقررت كميات التمور المصدرة واسعارها باتفاقات احتكار خاصه عقدت عام ٣٩ ١٩ وظلت النسبة بين انتاج الحبوب والبذور والمواشي وبين حاجة الاستهلاك المحلي شبه ثابته ، كما ظل انتاج القطن على اتساعه مستفيدا من الاعانات المقررة له [٢]،وقد سجلت ارقام الصادرات زياده في السنتين ١٩٤٠ و ١٩٤١ عما كانت عليه في السنتين ٩٣٨ و ١٩٣٩ ولم تظهر صعوبات خطيره في ايجاد منافذ جديده لتصريف المنتوجات العراقية الفائضة عن الحاجة بدلا من اسواق التصريف التي انقطعت الصلة بها جراء الحرب [٣]،اما بالنسبة لتجارة الاستيراد فقد هبطت قيمتها في السنتين ١٩٤٠ - ١٩٤٥ وان الهبوط في الكمية كان ابرز منه في القيمة بالنظر لارتفاع اسعار البضائع المستورد . ما كانت عليه في السنوات الاولى السابقة[٤]، اما تجارة الترانزيت فقد سجلت نشاطا كبيرا من جراء الظروف الحربية التي جعلت من العراق طريقا تجاريا حيويا لأقطار الشرق الاوسط ، فقد ارتفعت قيمتها في سنة ١٩٤٠ بنسبة ٧٠% وفي سنه ١٩٤١ بنسبة ١٤٠ % عما كانت عليه عـام ١٩٣٩[٥].

وقد شهد العام ١٩٤٥ حركة كبيره لفتح ابواب العراق لاستيراد المنتوجات والبضائع الامريكية وبشكل لم يسبق له مثيل.

لقد كان للاحتلال البريطاني تأثير واضح في عرقلة مسيرة التجارة العراقية ، حيث حصرت بريطانيا تجارة العراق معها بموجب قانون مراقبة التحويل الخارجي رقم ٧١ لسنة ١٩٤١ والذي تضمن على ما يأتي:

١- حظر شراء او بيع اي تحويل خارجي ، او نقل ملكيه او حيازته ، او التصرف بأي وجه اخر الا بواسطة مصارف يعينها وزير المالية.

٢- قيام المصارف المرخصة بمعاملات التحويل الخارجي.

---

(١)مظفر حسين جميل ، المصدر السابق، ص٣٩٦
(٢)المصدر نفسه ، ص٤٤٥
(٣)مير بصري، المصدر السابق، ص٢٢٩-٢٣٠
(٤)المصدر نفسه، ص٢٩١
(٥)المصدر نفسه، ص٢٣٠

٣- حظر التصدير الى اى بلد خارج المطلقة الاسترلينيه .

وقد تأثرت تجارة التصدير العراقية بسبب وجود القوات البريطانيـة والاجنبية وتوجيه الانتاج الزراعي لتلبية حاجاتها ، فقد بلغت قيمة صـادرات العراق من الحبوب عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤، (٥,٠٤٣) مليون دينار بلغـت مشتريات القوات البريطانية منها ( ٤ ) ملايين دينار خلال عام ١٩٤٣ [١] ، وهذا يوضح لنا ان معظم المحاصيل المصدرة كانت تستهلك داخل العراق من قبل القوات الاجنبية.

كما كان لوجود قوات بريطانية وامريكية حليفة في العراق ،بالإضافة الى اعداد كبيره من الاجانب كالجيكوسلفاك، البولونيون ، السويسريون ، اليوغوسلاف، اليونانيون ، الفرنسيون، البلجيكيون ، السويديون، تأثير كبير في تفاقم ظاهرة التضخم النقدي ، بل كانت سببا رئيسا من اسبابه [٢] .

(١) كاثلين لانكي، المصدر السابق، ص١١٠
(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٨٨ ، ص٢٠٢

## الأسباب الرئيسية لأزمة التموين:

لقد كانت مشكلة الإنتاج في الداخل والاستيراد من الخارج أهم الأمور الخارج حلها عن طاقة الحكومة ؛ فحركة الاستيراد ، التي يتوقف عليها معظم الاستهلاك المحلي للسلع المصنوعة ، قد تضاءلت تضاؤلا كبيراً ؛ وكان ما يخصصه الحلفاء للعراق من كميات السلع، و من أصنافها ، ومن حيز نقلها ، ضئيلة حتى لو أخذت ظروف إنتاج السلع المدنية والنقل أثناء الحرب بنظر الاعتبار.

أما الإنتاج المحلى ، وجله إنتاج الحاصلات الزراعية ، فقد ظل محكوماً بقلة اليد العاملة وجهلها، وبمشاكل ملكية الأراضي ، وبمصاعب انتشار الآليات التي زادتها الحرب تفاقماً . والحاصل من ذلك أن تجهيز السلع قد أصبح دون الكفاية ، وأنه كان كفيلا بنشاط المضاربة وارتفاع الاسعار واختفاء السلع، حتى وإن لم يزد الطلب الداخلي ، أو تتضخم القوة الشرائية على أن الطلب الداخلي قد ازداد زيادة كبيرة بتكاثر الجيوش البريطانية وملحقاتها منذ سنة ١٩٤١ ؛ كما أن القوة الشرائية قد تضخمت نتيجة لنفقات هذه الجيوش ، ولارتفاع أسعار الصادرات ، فزاد المتداول النقدي من ٤,٨ مليون دينار في ختام سنة ١٩٣٨ المالية إلى ٤١,٥ مليون دينار في ختام سنة ١٩٤٥ المالية[١].

(١) مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٤٩٤

# الخاتمة

١- يبدو ان الاوضاع الاقتصادية السيئة التي كان يعاني منها العراق في عهد الانتداب كانت بسبب هيمنة بريطانيا على الاقتصاد العراقي بالكامل وتوجيهه تلبية لحاجاته ، فبالنسبة لقطاع الزراعة سعت بريطانيا الى توسيع الهوة بين الشيخ والفلاح ، من خلال توسيع صلاحيات الشيخ وجعله المسؤول عن تنظيم الفعاليات الانتاجية ، مستغلة المكانة الاجتماعية التي يحظى بها ، بحكم العرف العشائري والتقاليد الموروثة . لكنها من جانب آخر شددت على الشيخ وطالبته بالمزيد من الضرائب وعليه وقع العبء الاكبر على الفلاحين ، حتى غدت علاقة الشيخ بالفلاح محكومة بالعامل الاقتصادي ، بعد أن كانت ذات طابع اجتماعي يقوم على رابطة الدم والعشيرة الواحدة .

٢- كانت هيئة المستشارين البريطانيين لها الحظوة الاكبر والقول الفصل ، وتلخصت أهداف الادارة الزراعية بالتركيز على استحصال الموارد المائية من قطاع. الزراعة - حتى أن كفاءة الإدارة ، كانت تقاس بحجم الموارد المستحملة ، وعليه تعرضت الفعاليات الزراعية للأعمال وبالتالي عانت من التخلف .

٣- بالرغم من سمة التواضع التي ميزت الصناعة الوطنية والمشاكل التي واجهتها ، إلا أن البعض من المعامل استطاع أن يخترق هذا الحاجز ويقدم إنتاجه معتمدا على الرأسمال الوطني . حتى أن المرحلة أبرزت لنا تجارب صناعية كان لها أهميتها الاستثنائية في تاريخ الصناعة العراقية .

٤- من الظواهر البارزة التي شهدها الاقتصاد العراقي في تلك الحقبة ، تسديد العراق حصته من الديون العثمانية العمومية ، والملابسات التي رافقت القضية، واصدار العراق العملة الوطنية التي مثلت رمزا وطنيا .

٥- واقع الحال كشف لنا المحاولات العديدة للحكومة في تطوير القطاع الزراعي و الصناعي و الاستثماري لاسيما كانت محكومة بعوامل داخلية وخارجية لذلك نرى ان سياسية العراق الاقتصادية افتقدت الى العديد من الاسس السليمة في المستوى النظري و العلمي ومحاولة ربط التقدم في أي جانب بالأجنبي الا ان الوزارة قامت بكثير من الاعمال ذات الصلة بتطوير الاقتصاد العراقي وأنشطته المختلفة كالعمل على تطوير الزراعة وانشطتها وتنوع الصادرات العراقية وعقد الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة مع بعض الدول و الشركات العالمية وكذلك الاهتمام بالثروة الحيوانية وتأسيس بعض المصانع وقيام بالبحث عن المعادن والثروات الاقتصادية .

# قائمة المصادر

## اولا: المصادر العربية والمترجمة


١) سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦، مطبعة العاني ، بغداد،١٩٧٥.
٢) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، مطبعة الاميركانيه ، بيروت ، ١٩٣٨ .
٣) سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، مطبعة القضاء، النجف،١٩٧٦.
٤) سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، مطبعة دار البصري ، بغداد١٩٦٩
٥) صباح اسطفيان كجه جي: التخطيط الصناعي في العراق-الجزء الاول ، بغداد ،٢٠٠٢.
٦) صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق، القطاع الخاص، مطبعة النجوم ، بغداد، ١٩٦٨.
٧) صلاح الدين الناهي، مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي، مطبعة دار المعرفة، بغداد ١٩٥٥.
٨) طه الهاشمي، جغرافية العراق الثانوية،ج٤، مطبعة دار السلام ، بغداد ١٩٣٠ .
٩) عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، مطبعة الرسالة ، القاهرة، ١٩٥٥.
١٠) عبد الرحمن الحبيب ، محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية ، القاهرة ، ١٩٦٧.
١١) عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، ط ٣، مطبعة العرفان، صيدا ، ١٩٥٨
١٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٨٨.
١٣) عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف الى المدن في العراق، مطبعة النجاح ، بغداد، ١٩٥٨.
١٤) عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، مطبعة الازهر ، بغداد ١٩٦٨
١٥) عدنان احمد ولي، حضارة العراق، الجزء١٢ ، بغداد ، ١٩٨٥ .
١٦) علي الوردي ،لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٥،مطبعة المعارف ، بغداد،١٩٧٨.
١٧) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الا رضي في العراق١٩١٤-١٩٣٢، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨
١٨) كاثلين .ام .لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة حامد الطائي و حطاب صكار العاني، مكتبة دار المتنبي ، بغداد،١٩٦٣.
١٩) محمد جواد العبوسي، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، ج١، القاهرة ،١٩٥٨
٢٠) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق، ج١،بيروت،١٩٦٥.
٢١) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة، ١٩٧٥ .
٢٢) مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٤٩.
٢٣) مير بصري، مباحث في الاقتصاد العراقي، مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ،١٩٤٨ .
٢٤) نوري خليل البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق ،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ،١٩٦٧.
٢٥) هشام متولي ، اقتصاديات القطر العراقي، مركز الدراسات الاقتصادية ، دمشق،١٩٦٤ .
٢٦) هنري فوستر، تكوين العراق الحديث، ج١١ ،ترجمة عبد المسيح جويدة، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٣٩.

٢٧) هنري فوستر، تكوين العراق الحديث، ج٤ ،ترجمة عبد المسيح جويدة، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٣٨ .

**ثانيا: الرسائل العلمية**

١-ادور عبد العظيم عنبر ، وزارة الاقتصاد العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، كلية التربية ٢٠١٧ .

٢- عبد الله شاتي عبهول، مجلس الاعمار في العراق١٩٥٠-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، كلية الاداب١٩٨٣ .

٣- محمد عويد محسن الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨.

**ثالثا: البحوث والدراسات**

١- ستار علك الطفيلي، التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢ خلال مدة الانتداب البريطاني، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الانسانية ، المجلد ١، العدد ٩، ٢٠١٢ .

٢- صباح الدره ، حول البرجوازية الصناعية في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، العدد الثاني ، في ايار ١٩٦٩

٣- عبد الهادي كريم سلمان و فليح حسن علي، الفكر الاقتصادي والاجتماعي لدى الملك فيصل الأول، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ٣، المجلد ١، ٢٠٠٤.

٤- كمال مظهر احمد ، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ، مجلة آفاق عربية، العدد السابع في اذار ١٩٨٣